المؤتمر العلمي الدولي حول: دور الصناعة المالية الإسلامية في دعم تمويل التنمية المستدامة(السناسل11-13ديسمبر2017)

مقال بعنوان: الصيرفة الإسلامية من تعزيز التمويل الاقتصادي الى تحقيق التنمية المستدامة

من إعداد الدكتور: سعيج عبد الحكيم أستاذ محاضر قسم –أ– جامعة بومرداس–الجزائر
الهاتف:00213662643718 ، البريد الإلكتروني: abdelhakim.saidj@gmail.com
والدكتور: شعباني مجيد أستاذ التعليم العالي –جامعة بومرداس–الجزائر
الهاتف:00213667686306 ، البريد الالكتروني: mcha2016@gmail.com

Résumé

la banque islamique est une forme de services bancaires existants sur les principes de la loi islamique, qui ne permet pas le paiement ou la réception de l'usure (intérêt), a porté sur des contrats équitables et un désir de partager ses profits sur la base des contrats conformes à la charia islamique, et la banque islamique travaille à diriger des ressources financières aux canaux l'activité économique réelle bénéfique à la communauté, où les fonds sont investis dans des projets juridiques qui permettent d'atteindre le développement social et économique, en plus de la mobilisation et de l'organisation des ressources financières de l'Etat et des fonds de dotation de pompage et Zakat dans diverses opérations de financement et d'atteindre la douleur de la discipline Moi tous les facteurs qui assure la réalisation des banques islamiques et donc ils contribuent à la réalisation du développement durable dans la société

الملخص

الصيرفة الإسلامية هي شكل من أشكال الخدمات المصرفية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بدفع أو استلام الربا (الفائدة)، وتركز على العقود العادلة والرغبة في تقاسم الأرباح على أساس العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما تعمل الصيرفة الإسلامية على توجيه الموارد المالية إلى قنوات النشاط الاقتصادي الحقيقي النافع للمجتمع، حيث يتم وفقها استثمار الأموال في المشاريع القانونية التي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى أن تعبئة وتنظيم الموارد المالية للدولة وضخ أموال الوقف والزكاة في مختلف عمليات التمويل وتحقيق الانضباط المالي كلها من العوامل التي تسهر على تحقيقها الصيرفة الإسلامية وبذلك فهي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع

1-دوافع الدراسة وأهميتها

1-1-مقدمة

تعتبر الشريعة الإسلامية الأموال وسيلة وليس سلعة، وهذا الوعي يغير سلوك الأفراد من الاكتناز إلى الادخار ويتفاعل الأفراد ويشاركون في عملية التنمية، ويقدم هذا التفاعل وتلك المشاركة الدفعة القوية لدوران عملية التنمية ويساعد على تعبئة المدخرات وضخها في الاقتصاد، حيث تعمل الصيرفة الإسلامية على تمويل الاقتصاد من خلال أدوات عدّة ممثلة في المرابحة والمشاركة وعقود التوريق والاجارة والسلم وعقود الاستصناع، وهي كلها صيغ تؤدّي إلى إيجاد اقتصاد حقيقي، وهذا يعني أن التعامل بالديون هو الاستثناء وليس الأصل، وأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي يتفوّق بمرات كثيرة على حجم الديون.

تهدف الصيرفة الاسلامية اقتصادياً إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل بخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، كما تهدف ايضاً الى زيادة الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي، يضاف الى كل هذا الأثار المتعددة للمصارف الإسلامية على النشاط الاقتصادي من خلال الخدمات الاجتماعية والدينية التي تقوم بها، والتي من أهمها إحياء فريضة زكاة المال وإنشاء المشروعات ذات النفع الاجتماعي وإنشاء مشروعات المحافظة على البيئة وهذا هو نفس الهدف الذي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقه من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة

1-2-مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما هو دور الصيرفة الإسلامية في التمويل الاقتصادي وكيف تسهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالصيرفة الاسلامية؟ وما هي المبادئ التي تقوم عليها؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي مجالاتها؟
- كيف تسهم الصيرفة الإسلامية في تعزيز التمويل الاقتصادي؟
- كيف تكون الصيرفة الاسلامية عنصراً محفزاً للتنمية المستدامة؟

1-3-فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- للصيرفة الاسلامية أبعاد اجتماعية إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية.
- تعمل الصيرفة الإسلامية على توجيه الأموال نحو الاستثمار الحقيقي المعتمد على إنتاج السلع والخدمات وليس المضاربة المالية
- يهدف المصرف الإسلامي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة
- التنمية المستدامة تحافظ على البيئة وموارد المجتمع.

- تسهم أموال الوقف والزكاة في تحقيق التنمية المستدامة.

1-4-أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها في النقاط التالية:

- استعراض أهمية المال ودوره في الإسلام.
- التعرف على مدلول الصيرفة الإسلامية والمبادئ التي تقوم عليها.
- التعريف بالتنمية المستدامة من منظور اسلامي وسبل تحقيقها.
- معرفة كيفية اسهام الصيرفة الاسلامية في دفع وتيرة التنمية المستدامة.

1-5-أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي تحظى بها الأموال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ومن الدور الذي تلعبه الصيرفة في توجيهه هذه الأموال نحو الوجهة التي تحقق صالح الفرد ومن ورائه الرقي بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، كما تبرز أهمية الموضوع المدروس أيضاً في كون أن الوازع الديني يساهم بقدر لابأس به في حل جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقدم تجلياته المالية الممثلة في اعتماد مبادئ الصيرفة الإسلامية من تحريم للربا ومشاركة رأس المال في الأرباح والخسائر وتنظيم الوقف والزكاة مساهمة ضرورية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وعقلنة استخدام الموارد من خلال منحها لمن يحسن استخدامها، وهي بذلك تمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

1-6-منهجية الدراسة

قسمنا هذا البحث إلى أربعة محاور، المحور الأول تطرقنا فيه إلى دوافع الدراسة وأهميتها من خلال استعراض إشكالية الدراسة وفرضياتها وأهدافها ممهدين بذلك لعرض مختلف النقاط التي تم من خلالها تحليل موضوع البحث وتمحيصه، وفيما يخص المحور الثاني نجده متضمناً مدلول الصيرفة الإسلامية من خلال استعراض أهمية المال في الإسلام وتعريف المصرف والصيرفة الإسلامية وصولاً الى التطرق الى مبادئ الصيرفة الإسلامية، بينما تمثل المحور الثالث في التعريف بالتنمية المستدامة والمفاهيم القريبة منها ثم عرض مجالاتها المختلفة.

أما المحور الرابع فتمثل في عرض دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز التمويل ودفع وتيرة التنمية المستدامة من خلال التطرق للدور الاقتصادي للصيرفة الإسلامية وسبل تحقيق التنمية المستدامة من منظور إسلامي

2-مدلول الصيرفة الإسلامية:

سوف نستعرض مدلول الصيرفة الإسلامية من خلال التطرق الى أهمية المال في الإسلام ثم نعرج على تعريف المصرف والصيرفة الإسلامية لنصل في الأخير لعرض مبادئ الصيرفة الإسلامية.

2-1-أهمية المال في الإسلام:

المال أو النقود هو مصطلح يشير إلى ما يمكن تخزينه دون أن يفقد قيمته ويمكن استعماله في شراء السلع والخدمات التي يرغب بها الشخص(1)، وهي وحدة متفق عليها لتقييم أسعار السلع والخدمات وشراء الخدمات باستخدامها. كما يعرف المال بأنه ذلك الشيء الرسمي والقانوني الذي يتألّف من أوراق نقديّة، وعملات، وصكوك، ويعد الوسيلة الأساسية للتداول المالي وفقاً لتحديد حكومات الدول، إذ إنّ لكلّ دولة من دول العالم مال خاص بها، ويحظى المال بأهمية بالغة في الإسلام ولذلك جاء بمجموعة من التشريعات المتعلقة بإدارته نوجزها فيما يلي:

- توجيه الناس إلى الكسب وطلب الرزق

- التحذير من الإسراف وإضاعة المال

- تجريم العدوان على أموال الغير بدون إذن، حيث جاء في الحديث: "إن دماءكم وأعراضـــكم وأموالكم عليكم حرام"؛ "كل المسـلم على المسـلم حرام: دمه وماله وعرضـه". ووضـع العقوبات الرادعة؛ مثل: حد السرقة.

- الأمر بحفظ أموال السفهاء واليتامى وعدم إضاعتها

- الأمر بحفظ المال العام والخاص؛ والدفاع عنه إذا لزم الأمر؛ وفي الحديث: "ومن قُتل دون ماله فهو شهيد.

وحتى يستقيم التعامل بالأموال ويصان المال وينتفع به في المجتمع وجب تنظيمه وادارته من خلال النظام المالي، والنظام المالي هذا عبارة عن مجموعة من المدخلات، التي تتفاعل فيما بينها، من خلال عمليات لتحقيق أهداف معينة، وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف، والنظام المالي في الاسلام هو مجموعة التشريعات التي وضعها الإسلام لإدارة المال العام إيراداً وتصريفاً ومراقبة.

2-2-تعريف المصرف والصيرفة الإسلامية:

كانت الصيرفة معروفة حتى قبل الإسلام، ولقد استدعى تنظيم الحياة المالية لدى المسلمين وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها، فجاء الإسلام ونظم الصيرفة من خلال شرائع محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وسنقوم فيما يلي بعرض تعريف كل من المصرف الإسلامي والصيرفة الاسلامية

أ-تعريف المصرف الإسلامي:

تعددت تعريفات المصارف الإسلامية من مؤلف الى آخر، لكن ما يمكن الجزم به بصددها هو أنها مؤسسات مالية مصرفية كغيرها، غير أنها لا تتعامل بالفائدة أو الربا، وتسعى إلى جمع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، حيث يتشارك البنك والمودِع في الأعمال، وبالتالي يتقاسمان الأرباح والخسائر. وعليه يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. وتقوم المصارف الإسلامية بالقيام بأعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة كما تقوم ببعض الخدمات الاجتماعية والدينية، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة. وكخلاصة لكل هذا نقول بأن هناك مجموعة من الشروط يجب أن يحققها أي مصرف حتى يسمى مصرفاً اسلامياً، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي(2):

-أن مصدر المال وتوظيفه لابد أن يكون حلالا
-أن توظيف المال لابد أن يكون بعيدا عن شبهة الربا
-أن توزيع المخاطر والنتائج، لابد أن تتم بين أرباب المال والقائمين على إدارتها
-أن للمحتاجين حقا في أموال القادرين عن طريقة فريضة الزكاة
-أن الرقابة الشرعية أساس المراجعة والرقابة في الإسلام.

ب-تعريف الصيرفة الإسلامية

الصيرفة الإسلامية هي شكل من أشكال الخدمات المصرفية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بدفع أو استلام الربا (الفائدة)(3)، وتركز على العقود العادلة، وربط التمويل بالإنتاجية، والرغبة في تقاسم الأرباح على أساس العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وحظر القمار، ونستطيع القول أيضاً أن المقصود بالصيرفة الاسلامية وضع أخلاقيات التعامل للخدمات المالية التي تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية

2-3-مبادئ الصيرفة الإسلامية:

تستند جميع المعاملات في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية على مبدأ أن الأموال لا تولد الأموال، ما لم تقترن مع أي نشاط أو عمل، وتتمثل المبادئ الأساسية التي قامت عليها الصيرفة الإسلامية فيما يلي(4):

-عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وعدم تقديم القروض النقدية بفائدة، حيث تسعى المصارف الإسلامية لتشجيع نشاط أصحاب المشاريع من خلال تمويل المشاريع بمختلف طرق التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

-تحريم كافة أشكال الاحتكار ومنع الاكتناز بصوره المختلفة .

- المشاركة في الربح والخسارة وتقاسم المخاطر في الصيرفة الإسلامية بين مزود رأس المال(المستثمر)، ومستخدم الأموال (رجل أعمال)

-توجيه الموارد المالية إلى قنوات النشاط الاقتصادي الحقيقي النافع للمجتمع، حيث يتم استثمار الأموال في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية فقط في المشاريع القانونية التي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم تجنب الأمور والمصالح التي لا تتوافق مع الشريعة

-تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق إحياء فريضة الزكاة.

3-مدلول التنمية المستدامة:

سوف نستعرض مدلول التنمية المستدامة من خلال التطرق الى تعريفها ثم نعرج على التعريف بمجموعة من المفاهيم القريبة منها لنصل في الأخير لعرض مجالات التنمية المستدامة.

3-1 -تعريف التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للمنظمة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

يمكن فهم مدلول التنمية المستدامة من خلال التعريفات التالية:

عرّف تقرير "تقرير برونتلاند" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)(5) التنمية المستدامة بأنها صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وادارتها بأقصى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة.

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

وعليه نستطيع القول بأن التنمية المستدامة تركز على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تُولَى أهمية كبرى؛ وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية.

3-2-المفاهيم القريبة من التنمية المستدامة:

على اعتبار أن التنمية المستدامة تقتضي تحقق مجموعة من الأمور حتى تتواصل عملية التنمية ولا يتضرر المحيط والأفراد من بعض الأثار السلبية لها، فإن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم التالية: التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية الشاملة، الاستدامة، والتي نتطرق الى تفصيلها في هذا المدخل من الدراسة

أ-التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "سلسلة من التغيرات والتوافقات التي بدونها يتوقف النمو(6).

كما تعرف أيضا بأنها "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

ويمكن أن نعرف التنمية على أنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلي قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"(7).

من مجمل هذه التعاريف يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث تتضمن بالإضافة إلي زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج، مما يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي نستطيع القول بأن التنمية الاقتصادية تسعى الى تحقيق ما يلي:

- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- إحداث تغيير في هيكل الناتج مع ما يقتضي ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد.

ب-التنمية البشرية

نعني بالتنمية البشرية(8) عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب، والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات. يمثل منهج التنمية البشرية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المخططون وصانعو القرار لتهيئة الظروف الملائمة لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتطور بالمجتمع عن طريق الرخاء والرفاهية. ويمكن القول بأن التنمية البشرية هو المنهج الحكومي الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع وتحسين النوعية البشرية نفسها، كما تهتم كل مؤسسة وكل شركة بتنمية قدرات العاملين فيها لتشمل كل العاملين في جميع مستوياتهم الوظيفية.

ج-التنمية الشاملة:

التنمية الاقتصادية الشاملة هي تلك التنمية الهادفة إلى إجراء تغييرات جذرية أكثر على جوانب الحياة المختلفة في المجتمع بصفة عامة بحيث لا يقتصر النمو فيها على مجال معين دون غيره من المجالات، فإذا تحققت التنمية في كل وجه من أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على السواء عبر فترة زمنية معينة، عندئذ نقول بأن هذا المجتمع قد تمكن من تحقيق أهداف خطة تنموية حقيقية شاملة

د-الاستدامة:

أعطى ليستر براون من مؤسسة المرافقة العالمية تعريفاً للاستدامة(9)، جاء فيه أن المجتمع المستدام هو ذلك المجتمع الذي يفي بحاجاته دون أن ينقص فرص الأجيال المستقبلية-وهذا باختصار التحدي العظيم لعصرنا-أن نبدع مجتمعات مستدامة، فهذا يعني بيئات ثقافية واجتماعية يمكننا ضمنها أن نشبع حاجاتنا ونحقق طموحاتنا دون الاقلال من فرص الأجيال المستقبلية. وتتطلب الاستدامة رؤية أكثر شمولية للتنمية الإنسانية وقراءة استشرافية لكل عناصرها لضمان حظوظ الأجيال القادمة، يمكننا تتبع مسار التنمية المستدامة من خلال المخطط التالي(10):

التنمية الاقتصادية ← تنمية العنصر البشري ← تنمية رأس المال البشري ← تنمية الموارد البشرية والأخذ بالجانب الاجتماعي ← التنمية التكاملية والأخذ بمبدأ الربط بين الحاجات الإنسانية المتعددة الجوانب ← التركيز على الرفاه الاجتماعي ← التعليم والتدريب ← الحاجات الإنسانية ← المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة ←التنمية البشرية ← التنمية المستدامة.

3-3-مجالات التنمية المستدامة:

تحدث التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية، وسنعرض فيما يلي بالتفصيل كل جانب من هذه الجوانب

أ-النمو الاقتصادي:

تقتضي التنمية المستدامة تحقيق قدر معتبر من النمو الاقتصادي، ويعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن مسار تغيير خلاق يحدث داخل الهيكل الاقتصادي، يتلف دوماً العناصر المتقادمة ويخلق عناصر جديدة(11). ويعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه بالأساس ظاهرة كمية ولذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما بأنه الزيادة المستمرة للسكان والإنتاج، كما يعرف النمو أيضا بأنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الإنتاج القومي خلال فترة زمنية(12).

من كل هذا نستطيع القول بأن المقصود بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني والدخل الوطني الإجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولأكثر تفصيل لمدلول النمو يجب الإشارة الي النقاط التالية:

- أن النمو يجب أن يكون زيادة في الدخل الفردي ناتجة عن زيادة الناتج الوطني، ويتحقق ذلك لما يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من مستوى النمو السكاني.
- الزيادة التي تكون على مستوى الدخل الفردي يجب أن تكون حقيقية مما ينجم عنها زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.

وحتى تثبت المفاهيم ونعرف معنى النمو بشكل أدق نقوم بالتطرق لمجموعة من المصطلحات القريبة من النمو الاقتصادي مثل التوسع الاقتصادي، التطور والتقدم الاقتصادي، حيث نقصد بالتوسع الاقتصادي الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول بأن النمو الاقتصادي ما هو إلا محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصحوباً بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج أكبر من معدل نمو السكان، أما في حالة كان النمو الاقتصادي أقل من معدل نمو السكان فسيكون عندئذ مصاحباً لتراجع اقتصادي. بينما نعني بالتطور "تركيبة من التغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان والتي تتسم بالتراكم والديمومة وتعمل على زيادة الناتج الحقيقي الإجمالي (13).

ب-حفظ الموارد الطبيعية والبيئة:

تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية من معادن ومياه وموارد أخرى متعددة، وخصوبة الأرض وحماية البيئة والمحيط الذي يعتبر مصدر هذه الموارد، وتتمثل العوامل الطبيعية المؤثرة على النشاط الاقتصادي في النقاط التالية(14):

-توفر المقومات الطبيعية لتأمين حاجات السكان وتوفر شروط إشباعها المباشر ونذكر منها خصوبة التربة، الثروة السمكية، الحيوانات البرية وغيرها.

-توفر الثروات الطبيعية التي تؤمن الاحتياجات الإنتاجية مثل: الغابات، البترول والثروات الباطنية الأخرى

-توفر الثروات الطبيعية غير المرتبطة مباشرة بإشباع حاجات الأفراد، كتوفر الشروط المواتية للسياحة، وبناء المؤسسات الصحية

كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية نذكر منها ما يلي:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة

-مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات والانبعاثات الغازية المختلفة

-التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.

ج-التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها(15) سلسلة من العمليّات الإدارية المخطط لها مسبقاً، والتي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين. وتهدف التنمية الاجتماعيّة للتحفيز على التغير المستمر والترغيب به، وتنبثق هذه الرغبة من حالة عدم الرضا التي يعيشها الأفراد في مجتمع ما حول الوضع الراهن، والرغبة بالسعي لتقمص أدوار مستحدثة في المجتمع حتى يصبح المجتمع متقدماً اجتماعياً ومادياً، ورفع مستويات التعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعيّة للأفراد، ومد يد العون لهم في حل المشاكل التي تواجههم.

4-دور الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة

نستهل تحليلنا لدور الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة باستعراض الدور الاقتصادي للصيرفة الإسلامية والأثار التي يخلفها البنك الإسلامي ويساهم بها في تنمية المجتمعات الاسلامية ثم نتطرق الى السبل الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة من منظور إسلامي

4-1-الصيرفة الإسلامية وتمويل الاقتصاد

يتم تمويل الاقتصاد في المصرفيّة الإسلامية من خلال عدّة صيغ، وهذه الأخيرة تؤدّي بدورها إلى إيجاد اقتصاد حقيقي؛ ما يعني أن التعامل بالديون هو الاستثناء وليس الأصل، وأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي يتفوّق بمرات كثيرة على حجم الديون، الأمر الذي يسهم في توظيف قسم من هذا الدخل في تسديد هذه الديون، والقسم الآخر يحوّل إلى التوظيف بما يخدم النشاط الاقتصادي، وهذا يعني في النتيجة

ندرة حدوث الأزمات الاقتصادية، لأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي ينمو بمعدّل أكبر وأسرع من نموّ الديون(16).

تعرف المصارف الإسلامية التمويل الاستثماري بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر ويمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى(17):

–القيام بالخدمات المصرفية –قبول الأموال وتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة.

–القيام بالأنشطة الاجتماعية

4–2–تأثير البنك الإسلامي في التنمية:

البنك الإسلامي هو وعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتخلف المصارف الإسلامية أثار متعددة على النشاط الاقتصادي يمكن حصرها فيا يلي(18):

–تركز على أن يكون العمل هو المصدر الوحيد للكسب

–تدعم الوعي الادخاري، إذ أن منطلقات المصرف الإسلامي تعد النقد وسيلة وليس سلعة وهذا الوعي يغير سلوك الأفراد من الاكتناز إلى الادخار، مما يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال فتصبح مهيأة لعمليات الاستثمار في المصرف الإسلامي

– القيام بالأنشطة الاستثمارية المباحة شرعا، إذ من خلالها يصبح الاستثمار مسألة حتمية يتوقف عليها وجود المصرف من عدمه

كما أن للمصارف الإسلامية أثار متعددة على النشاط الاقتصادي من خلال الخدمات الاجتماعية والدينية التي تقوم بها ومن أهمها ما يلي:

– إحياء فريضة زكاة المال –تطبيق نظام صندوق القرض الحسن
– إنشاء المشروعات ذات النفع الاجتماعي –إنشاء مشروعات المحافظة على البيئة

ويهدف المصرف الإسلامي الى تحقيق ما يلي(19):

أ – جذب وتجميع الأموال، وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي، مع دعم هذه الموارد من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

ب – توجيه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي وذلك من خلال الاستثمار المباشر، بمعنى أن يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال التجارية في مشروعات تدر عليه عائدا، أو عن طريق الاستثمار بالمشاركة، بمعنى مساهمة البنك في رأس مال المشروع الإنتاجي مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكا في ملكية المشروع.

ج – القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة الإسلامية خالصة من الربا والاستغلال وبما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل.

كما يهدف المصرف الإسلامي أيضاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكافة القطاعات من خلال ما يلي: –تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد –زيادة الطاقة الإنتاجية

–تنمية القطاعات الاقتصادية –تقليل البطالة

4–3–دور الصيرفة في تحقيق التنمية المستدامة من منظور إسلامي:

التنمية المستدامة من منظور إسلامي مقترنة بالالتزام بمبدأين أساسيين هما:

المبدأ الأول: درء المفاسد حتى لا يصاب كل فرد والمجتمع والبيئة بالأذى والضرر، حيث لا ضرر بالنفس ولا ضرار بالغير.

المبدأ الثاني: فهو جلب المصالح وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير والمنفعة للجماعة البشرية ابتغاء مرضاة الله ورحمته.

يتبلور مفهوم التنمية المستدامة من منظور إسلامي من خلال نقد الفكر الغربي(20) ونمط التنمية فيه اللذين يعتمدان مبدأ النمو لأجل النمو ورؤيته لقضايا البيئة، وبيان مدى الخلل الحاصل في الأنظمة البيئية نتيجة نسق التفكير الغربي، ونمط التنمية الغربية اللذين يعتمدان مبدأ النمو لأجل النمو، والتشجيع على الاستهلاك، وأثر ذلك في تردي حالة الحياة الإنسانية، المتمثّلة في الفقر والمرض والجوع. كما أن تطوير مفهوم إسلامي معاصر لفكرة الاستدامة يقوم على مبادئ الفكر الإسلامي المتمثّلة في العدل، والإحسان، وصلة الرحم، والحد من الفساد، وتفادي مواطن الخلل التي أصابت النموذج الغربي فيما يخص البيئة.

وعليه فإن التنمية المستدامة من منظور إسلامي تقتضي تفعيل دور الأمة حتى تضطلع بمسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية المتمثّلة في إحقاق الحق والعدل، ويتجلى ذلك من خلال **تحقيق العدالة في التوزيع،**

وتفعيل مفهوم الإحسان والتواصل مع الآخر عن طريق التهيئة النفسية للأفراد، بالإضافة الى ضرورة إحراز نجاح وتقدّم لافت في مجال التنمية الاقتصادية خاصة في مكافحة الفقر وتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، وتوافر مجموعة من العوامل التي تسهر على تحقيقها الصيرفة الإسلامية مثل تعبئة وتنظيم الموارد المالية للدولة وضخ أموال الوقف والزكاة في مختلف عمليات التمويل وتحقيق الانضباط المالي، والانفتاح على نظام السوق، ثمّ يتبع ذلك حماية الطبيعة، والاستثمار في التعليم، والحرية السياسية، وعدم تفشي الفساد.

نتائج الدراسة:

للتنمية المستدامة ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية، وهي تلتقي في أغلب هذه المحاور مع التأثير الذي تحدثه عملية ضخ الأموال من خلال الصيرفة الاسلامية، فمن خلال دراستنا لدور الصيرفة الإسلامية في التمويل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة توصلنا الى النتائج التالية:

– يعتبر تفاعل الأفراد واشتراكهم في عملية التنمية مفتاح تحقيق التنمية في أي مجتمع، ويقدم هذا التفاعل وتلك المشاركة الدفعة القوية لدوران عملية التنمية، وتحقق الصيرفة الإسلامية ذلك التفاعل لدى الافراد انطلاقاً من قناعتهم أن المعاملات المالية فيها متوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تعد النقد وسيلة وليس سلعة، وهذا الوعي يغير سلوك الأفراد من الاكتناز إلى الادخار فتحصل بذلك على مدخراتهم وتعمل على تسييرها، كما يلجأ اليها الأفراد أيضاً دون غيرها عند الحاجة للتمويل

– ان من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، وهي في هذا تلتقي مع أهداف المصرف الإسلامي الذي يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكافة القطاعات من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل البطالة

– تهدف الصيرفة الاسلامية اقتصادياً إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل بخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، كما تهدف ايضاً الى زيادة الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وهذا هو نفس الهدف الذي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقه من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية.

– التنمية المستدامة من منظور إسلامي مقترنة بالالتزام بمبدأ درء المفاسد حتى لا يصاب كل فرد والمجتمع والبيئة بالأذى والضرر، حيث لا ضرر بالنفس ولا ضرار بالغير، والتنمية المستدامة في مسعاها هذا

تلتقي مع أنشطة المصارف الإسلامية المتعددة سواء على مستوى الخدمات المصرفية أو التمويلية أو الاجتماعية

– تعمل الصيرفة الإسلامية على تنظيم الوقف واعادة توزيع أموال الزكاة بطريقة تساعد في تحقيق الحياة الكريمة للأفراد، وهي في مسعاها هذا تلتقي مع هدف التنمية المستدامة المتمثل في جلب المصالح وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير والمنفعة للجماعة البشرية، حيث تعتبر أموال الوقف والزكاة وسيلة لتحقيق التوازن المالي في المجتمع وذلك بتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من خلال إعادة توزيع الثروة سنويا بناء على معدلات محددة وبنصاب معلوم، الأمر الذي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة الركود.

الخاتمة

نقصد بالصيرفة الاسلامية وضع أخلاقيات التعامل للخدمات المالية التي تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية، وتستند جميع المعاملات في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية على مبدأ أن الأموال لا تولد الأموال ما لم تقترن بأي نشاط أو عمل، وتتمثل المبادئ الأساسية التي قامت عليها الصيرفة الإسلامية في عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وتحريم الاحتكار وتقاسم المخاطر، حيث تسعى المصارف الإسلامية لتشجيع نشاط أصحاب المشاريع من خلال تمويل المشاريع بمختلف طرق التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتجنب الأمور والمصالح التي لا تتوافق معها، وفي هذا الإطار نجد أن لاستخدام الأموال ضمن الصيرفة الاسلامية أثار متعددة اقتصادياً واجتماعياً، فهي تؤثر على الإنتاج والاستثمار الوطني والتشغيل بالإضافة لتأثيرها على إعادة توزيع الدخل والثروة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية

الهوامش:

(1)– كل ما يجب أن تعرفه عن مفهوم المال في الاقتصاد http://academy.alvexo.ae

(2)– البنوك الإسلامية ودورها في الاقتصاد العالمي–مركز النور www.alnoor.se/article.asp

(3)– الصيرفة الإسلامية maisarah-oman.com/Arabic

(4)–الصيرفة الإسلامية www.faisalbank.com.eg/FIB/arabic

(5)و (9)– صلاح عباس ، خرافة التنمية و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،2010 ص 34.

(6)– Salles et wolff, croissance et développement, DUNOD, Tome 1, Paris, 1970, P 34.

(7)– مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع القديمة، مصر 1999، ص 44.

(8)–التنمية البشرية، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org

(10) – سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ،أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ،تونس ،سبتمبر 2006 ص23.

(11)- S. Kuznets, Croissance et structure économique, calmann - levy 1972.

(12)– كرم أنطونيوس : اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1980، ص 25

(13)*– Péroox : قدم بيرو صيغة للنمو غير المتوازن تحت إسم نقاط أو مراكز النمو وتتمثل في أن البلاد المتخلفة تبدأ تركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بغزارة الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي وأن ذلك يجلب سائر المناطق في الاقتصاد الوطني.

(14)–مهيب النشار صالحة، عوامل النمو الاقتصادي في سوريا(1950–1990)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد،1996،ص98.

(15)–مفهوم التنمية الاجتماعية maoo3.com

(16)– مصطفى محمود عبدالسلام، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية ،مجلة البيان albayan.co.uk/mobile

(17)– احمد ياسين عبد و عزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية و أهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013، ص464.

(18)–حربي محمد عريقات وآخرون، أداة المصارف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل، عمان، الأردن، سنة2010، ص 119.

(19)–أحمد عبد العزيز النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني – مجلة almuslimalmuaser.org/index.

(20)–عودة الجيوسي، الإسلام والتنمية المستدامة ،www.arsco.org .

قائمة المراجع

1. الكتب

أ-الكتب باللغة العربية:

- حربي محمد عريقات وآخرون، أداة المصـــارف الإســـلامية مدخل حديث، دار وائل، عمان، الأردن، سنة2010.

- محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، دار المكتبي، الطبعة الأولى، دمشق، 1997.

-حمدي الحناوي، رأس المال البشري تأصيل نظري وتطبيق على مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.

-رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2009.

-سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

-صلاح عباس، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2010.

-ضياء مجيد الموسوي، اقتصاد العمل في الفقه الاسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،1992.

-عادل عبد الفضيل عبد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011.

-عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة رأس المال العامل، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر،1993.

-عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2003.

-عبد الله بن محمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الطبعة 2، الرياض، 1994

-كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1980.

-محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
-مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع القديمة، مصر 1999.

ب-الكتب باللغة الأجنبية:

-Kuznets.S, Croissance et structure économique, calmann - levy 1972.
- Salles et wolff, croissance et développement, DUNOD, Tome 1, Paris , 1970.

2 -**الرسائل والأطروحات**

- مهيب النشار صالحة، عوامل النمو الاقتصادي في سوريا(1950-1990)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد،1996.

-سعيج عبد الحكيم، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2013.

3- المجلات والمؤتمرات :

- احمد ياسين عبد وعزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

-سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، سبتمبر2006 .
-عمرو راشد، الأموال الإسلامية المهاجرة -أسباب الهجرة... كيف العودة؟، مجلة دراسات اقتصادية العدد العاشر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2008.

4.المراجع الالكترونية:

- الإسلام والتنمية المستدامة، عودة الجيوسي، www.arsco.org

- البنوك الإسلامية ودورها في الاقتصاد العالمي-مركز النور www.alnoor.se/article.asp

- التنمية المستدامة، أحمد بشارة، www.aljazeera.net/encyclopedia

- التنمية المستدامة، أحمد بشارة، www.masralarabia.com

- الصيرفة الإسلامية maisarah-oman.com/Arabic

- دور الزكاة اقتصادياً، مجلة الثبات، www.athabat.net/news

– مصطفى محمود عبدالسلام، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، مجلة البيانalbayan.co.uk/mobile

almuslimalmuaser.org/index

–أثار الزكاة الاقتصادية، خالد غانم، eamaar.org/mod

–أثر اخراج الزكاة على الاقتصاد الوطني، www.kantakji.com/media

–أحمد عبد العزيز النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني – مجلة

–الإسلام والتنمية المستدامة، أحمد سيد الكردي، kenanaonline.com/users

–التنمية البشرية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org

–التنمية المستدامة، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki

–التنمية المستدامة، تنمية الموارد البشرية، www.seo-ar.net

–الدور الاجتماعي والاقتصادي للوقف ، شبكة الالوكة www.alukah.net

–الدور التكافلي لنظام الوقف الاسلامي، سفيان كويدر، www.alukah.net

–الصيرفة الإسلامية www.faisalbank.com.eg/FIB/arabic

–دور الزكاة في تنمية الروح الاجتماعية، عبد الودود الغيلي، www.sabanews.net/ar

–كل ما يجب أن تعرفه عن مفهوم المال في الاقتصاد http://academy.alvexo.ae

–مفهوم التنمية الاجتماعية maoo3.com